IRIS
American University of Iraq, Sulaimani
Institute of Regional & International Studies

تقرير لمعهد الدراسات الإقليمية والدولية (آيرس)
تموز ٢٠٢٢

نشرة العراق الاقتصادية

القطاع الصناعي في العراق | المباني الخضراء | حرب أوكرانيا

الجزء ٢، العدد ٢

في هذا العدد:

باسمة عبد الرحمن – **المباني الخضراء.**
رانيا بكر – **التقدم الصناعي في العراق في العصر الحديث.**
احمد الطبقچلي – **أسعار الغذاء والطاقة، حرب أوكرانيا، والعراق.**

نبذة عن آيرس

معهد الدراسات الإقليمية والدولية (آيرس) هو مركز بحثي مقره العراق يلتزم بإنتاج تحليلات سياسية مستقلة وعملية ودقيقة حول العراق ومنطقة الشرق الأوسط عموماً. من مقره في الجامعة الأمريكية في العراق - السليمانية، يعمل المعهد بالشراكة مع مؤسسات أكاديمية ووكالات تمويل من مختلف أنحاء العالم ممن يتشاركون مهمته في تأسيس محادثات السياسات في العراق على البحث العملي والخبرات المحلية. يقيم المعهد فعاليات على مدار العام، من بينها ملتقى السليمانية السنوي بغرض تعميم نتائج الأبحاث وتعزيز الحوار بين مختلف الجهات المعنية حول التحديات السياساتية الأكثر تعقيداً التي تواجه العراق والمنطقة. وأخيراً، يعمل آيرس على بناء قدرات ومهارات الباحثين وصانعي السياسات والقادة الشباب من أجل تسخير أبحاث السياسات في عملية التغيير السياسي والاجتماعي.

عن المؤلفين

رانيا بكر زميلة أبحاث في معهد الدراسات الإقليمية والدولية (آيرس) والمديرة القطرية لشركة فيامو (Viamo) في العراق، وهي اختصاصية عراقية في ريادة الأعمال والابتكار حاصلة على درجة الماجستير في الإدارة وريادة الأعمال من جامعة بورنموث. وهي فائزة بالجائزة البرونزية لفئة الاستدامة الحضرية في منظمة أنليش (UNLEASH) في الدنمارك، كما تشغل منصب زميلة ومدربة في معهد الأمم المتحدة للتدريب والأبحاث في اليابان. يمكن متابعة تغريداتها على: @RaniaBaker92

أحمد الطبقچيلي زميل اقدم في آيرس وكبير المحللين الاستراتيجيين لصندوق AFC العراق. شغل سابقا منصب المدير التنفيذي لشركة Capital NBK، الذراع المصرفية الاستثمارية لبنك الكويت الوطني، والعضو المنتدب ورئيس المبيعات المؤسسية الدولية في Co + Hambrecht WR. بالإضافة إلى أبحاثه في آيرس، يكتب أحمد بانتظام عن الاقتصاد العراقي لمركز LSE الشرق الأوسط وهو يغرد على تويتر @AMTabaqchali.

مقابلة مع

باسمة عبد الرحمن رائدة أعمال في مجال التكنولوجيا الخضراء. قامت بتأسيس شركة كيسك، وهي أول شركة لتضافر الحلول الخضراء وتقنيات الحوسبة السحابية في العراق، وتشغل منصب مديرتها التنفيذية. تسعى باسمة في عملها إلى ضمان عدم تسبب التنمية الحالية بالضرر بمصالح الأجيال المقبلة. وتتمثل رؤيتها في جعل الحلول الخضراء الذكية موثوقة ومتاحة ومدرّة للأرباح. تشغل باسمة منصب عضو مجلس إدارة وقائدة ثقافية في مؤسسة المنتدى الاقتصادي العالمي، وهي متحدثة في تيدكس، وحائزة على جائزة مبادرة كارتييه النسائية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وشاركت في رئاسة الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس عام ٢٠١٩. ظهرت في مجلة تايم وإنهابيتات وفوربس وأجندة المنتدى الاقتصادي العالمي وذا ناشونال، وغيرها من المنصات. تحمل باسمة درجة البكالوريوس في الهندسة المدنية ودرجة الماجستير في الهندسة الإنشائية.

محتويات

الصفحة ٥ — مقابلة مع باسمة عبد الرحمن حول المباني الخضراء

الصفحة ٨ — التقدم الصناعي في العراق في العصر الحديث.
رانيا بكر

الصفحة ١٣ — أسعار الغذاء والطاقة، حرب أوكرانيا، والعراق.
أحمد الطبقچيلي

أولاً

مقابلة مع باسمة عبد الرحمن حول المباني الخضراء

«كيسك» (وتعني باللغة الكُردية «الأخضر») هي شركة عراقية تهدف إلى تغيير كيفية بناء المجتمعات الحضرية واستدامتها. وقدمت المؤسسة التي اتخذت من أربيل مقراً لها استراتيجيات عامة لتحسين الأداء البيئي الجماعي لدى المجتمعات المحلية، وللبلاد ككل في نهاية المطاف. وأجرى فريق تحرير نشرة العراق الاقتصادية مقابلة مع مؤسِّسة شركة كيسك ومديرتها التنفيذية باسمة عبد الرحمن، التي سرعان ما أصبحت رائدة مرموقة دولياً في مجال المباني الخضراء.

س: منذ متى تعمل شركة «كيسك» وكيف تطورت؟

ج: لقد أدركتُ أنني بحاجة للقيام بشيء حول المباني الخضراء، سواء من خلال مسيرتي المهنية أو بأي طريقة ممكنة. وهنا بدأت فكرة «كيسك» بالتبلور؛ تم تأسيس [الشركة] في عام ٢٠١٨ كشركة استشارية للمباني الخضراء ونمت لتصبح شركة حلول خضراء في عام ٢٠٢٠. نحن الآن شركة تكنولوجيا خضراء تؤازر بين الطاقة المتجددة والتكنولوجيات البيئية لتوليد إيرادات بديلة.

س: ماذا كان طموحكِ حين أصبحتِ ريادية وأنشأتِ شركة «كيسك»؟

ج: كان طموحاً شخصياً بحتاً. إنه أكثر من شغف. إنه أمر أردتُ تحقيقه مهنياً لأنني، على الرغم من استطاعتي تحقيق الكثير من الأشياء التي أتحمس لها تحت مظلة القطاع الإنساني أو الإنمائي، كنت سأبقى تحت إمرة الآخرين. وإذا أردتُ أن أخلق تغييرات وتأثيرات معينة، سأكون مضطرة للالتزام بقواعد الغير. لقد جربت قطاعات مختلفة مثل منظمات الأمم المتحدة، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية. ولم يساعدني أي من تلك السياقات على رؤية النتائج الحقيقية التي كنت أطمح إليها. لم تكن لدي أية دراية بالشركات الناشئة في ذلك الحين، وتلك الثقافة لم تكن حتى موجودة هنا. لكنني رغبت بفعل الأمر رغم ذلك: [هنا] في منطقتي، وهي مكان رغبت أن أرى... التغيير يحدث فيه.

س: ما هي بعض التحديات والعقبات التي واجهتها «كيسك» كشركة والتي واجهتِها أنتِ شخصياً؟

ج: التحديات التي واجهتنا في البداية كانت مختلفة عن التحديات التي تواجهنا اليوم. فالوصول إلى التمويل كان التحدي الأساسي [في البداية]. أما التحدي الثاني فهو الهيكلية القانونية، ومدى بطء العمليات، وكيفية التعامل مع الشركات الناشئة مثل أية شركة أياً كان حجمها. هذا العام، شهدنا تغيرات مختلفة فيما يتعلق بتجديدات الشركة. فهم لا يعتمدون الأنظمة القديمة بعد اليوم، [وهم] يحاولون أن يصبحوا أكثر عدلاً تجاه الشركات [الناشئة]. ومع ذلك، ليس هناك تصنيف للشركات في مراحلها المبكرة، والشركات الناضجة، والشركات الصغيرة حتى متوسطة الحجم؛ فهم يعاملون جميع الشركات بالطريقة نفسها. إضافة إلى ذلك، نحن نأتي بأفكار وحلول غير معتادة، ونحاول خلق أنواع جديدة من الوظائف، وتطوير مهارات جديدة في السوق، والثقافة قد تكون حاجزاً أيضاً. فحين لا يفهم المجتمع نوع الخدمات التي نقدمها، يستغرق الأمر وقتاً أطول ليؤمن بما نفعله. في حالتنا، اعتمدنا كلياً على من ندعوهم بـ «الواثقين»، أي الذين لم يشككوا في خدماتنا أو منتجاتنا. كان رد فعلهم: «أتعلمون؟ لنقم بالأمر معكم.»

س: أنتم تطلقون سوقاً جديدة في المنطقة، وهذا ينبغي أن يترافق مع اهتمام كبير من الحكومة والقطاع الخاص. هل واجهتم أية تحديات في هذا الموضوع؟

ج: بكل تأكيد. فمعظم الشركات الناشئة ذات موارد محدودة وتحاول أن تثبت نفسها ووضع نفسها في السوق. إلا أن بعض الأشخاص والعملاء المحتملين يحاولون أن يأخذوا منك أكثر من أن يعطوك، ويطلبون منك القيام بالخدمات تطوعياً، ويقدمون وعوداً بأمور سيقدمونها بالمقابل. ولذلك نحن نركز الآن على الأعمال فيما بين المؤسسات التجارية (B2B). وهذا هو المجال الذي لقينا فيه نجاحاً. ولم نكن سنتوصل لهذا القرار لو أننا لم

نضطر لخوض تجربة مواجهة التحديات مع القطاعات الأخرى. أعتقد أننا استطعنا خلق موقعنا [استراتيجياً] في السوق الآن.

س: تقدّم «كيسك» حلولاً على صعيد الأجهزة أيضاً. هل تصنّعون قطعكم في العراق؟ وما هو وضع خطوط الإنتاج بالنسبة لكم؟

ج: نحن نقوم بتزويد وتنفيذ أنظمة الطاقة الشمسية ومكيفات الطاقة الشمسية التي هي منتجات ذكية. نقوم بتصنيع مكيفات الهواء ذات الوحدة المنفصلة في الصين، حيث يتم تصميم الجهاز وتصنيعه خصيصاً لنا. ونحن نعمل حالياً على تطوير نموذج جديد للشحنة التالية، ما سيزودنا ببيانات مفيدة. وتحتوي مكيفات الهواء لدينا على إنترنت الأشياء (IOT)، وتطبيق ذكي، وجهاز تحديد للتيار المتردد. ويعمل جهازنا طوال اليوم دون القلق بشأن الكهرباء. وليس هناك منتج آخر مماثل في السوق العراقية اليوم. وقد حاولنا استكشاف طرق لتوريد المكونات محلياً بالسعر نفسه (أو أرخص) بدلاً من إحضارها من الخارج. ولكن من الصعب جداً التنافس مع المصنّعين الصينيين، إذ أنهم يستجيبون جيداً لطلباتنا، سواء كنا نجري تغييرات على الأجهزة أم البرامج. لذا، في الوقت الحالي، لا توجد لدينا طريقة للقيام بذلك داخل العراق.

س: ما هو الحل الذي يمكن أن تقترحه لمعالجة جميع التحديات التي ذكرتِها؟

ج: نحن بحاجة إلى تقديم حلول لا تساعد العملاء فقط، بل أيضاً تساعد الشركات على النمو بطريقة واعية اقتصادياً وبيئياً. فأنا لن أشعر بالارتياح إذا كنت أبيع منتجاً أعرف أن العميل لن يستطيع استخدامه، لأن الكهرباء هي مشكلة كبيرة. نحن نعرف سلفاً أنها تشكّل أزمة. وبالتالي، إذا أردتُ اقتراح حل، فلا بد من أن يكون حلاً يعالج هذه الأزمة، وليس حلّاً يضيف عبئاً عليها. في عالم مثالي، أريد أن يفكر الجميع بهذه الطريقة. كما أنني أرى أن المنافسة أمر جيد. أريد أن يكون لدي منافسون. أريد أن تأتي العلامات التجارية الأخرى بحلول أفضل. [المنافسة] من شأنها أن تعزز حلولنا لأنه من الصعب أن يكون المرء الشخص الوحيد الذي يتحدث عن حل معين. وإذا لم يسمع الناس ذلك الحل من العلامات التجارية أو الشركات الأخرى، فإنهم سيبدؤون بالتشكيك في صحته.

أعتقد أن حكومة [إقليم كردستان] تقوم بعمل جيد فيما يتعلق بتقديم حلول ذكية للمنازل والأعمال التجارية. وهذا سيساعد الناس على أن يكونوا أكثر مراعاة فيما يخص استهلاك الطاقة. سيكون من المفيد رؤية المزيد من المبادرات التي تقودها الحكومة لتحفيز الحلول الخضراء. ومن إحدى الأمور التي يمكنني قولها هي أننا لم نكن سعداء بتنفيذ قرار الحكومة الاتحادية بتخفيف الضرائب على منتجات الطاقة المتجددة بنسبة ٩٩٪، والذي تم فرضه على كافة حدود العراق الشمالية والجنوبية. مع الأسف، استلمنا معداتنا عن طريق حدود إقليم كردستان، حيث لا ينطبق هذا القرار.

> لقد أدركتُ أنني بحاجة للقيام بشيء حول المباني الخضراء، سواء من خلال مسيرتي المهنية أو بأي طريقة ممكنة.

س: ما هي رؤية شركتكم للسنوات العشر المقبلة؟

ج: ما زلنا نرغب بالترويج للطاقة المتجددة وحلول الطاقة الخضراء، لكننا نريد أن نكون مبتكرين في جعل الناس أكثر اهتماماً بالحلول الخضراء، ليس لأن ذلك هو الأمر الصحيح أو المسؤول الذي ينبغي القيام به [من أجل البيئة]، بل لأن تبني الحلول الخضراء سيكون خطوة ذكية اقتصادياً بالنسبة لهم. نحن أيضاً نبني أداة جديدة... تمكّن الناس من كسب المال عبر تبني هذه الخيارات.

بإيجاز، إن رؤيتنا لشباب يقومون بتنفيذ وتطوير أسواق جديدة بأعمالهم ليس أمراً مُلهماً وحسب، بل أيضاً مشجع للآخرين كي يبدأوا بالتفكير في القطاعات المختلفة التي يمكنهم التفوق فيها، أو يتحدوا الأسواق ويطرحوا فيها أفكاراً غير معتادة. وهذا بدوره يحفز صنّاع القرار على التكيف مع احتياجاتهم لتحسين النظام البيئي، والوضع الراهن، وفي النهاية للبلد ككل.

بسمة عبد الرحمن اثناء عملها على احد المشاريع في اربيل، العراق، آذار ٢٠٢١. CWI

ثانياً

التقدم الصناعي في العراق في العصر الحديث

رانيا بكر

مقدمة

يزخر العراق بالموارد الطبيعية التي من شأنها أن تدعم مختلف روافد الدخل: من الغاز الطبيعي والفوسفات والكبريت وإلى المحاصيل الزراعية كالتمور[١]. ومع ذلك فإن مردودات النفط تشكّل أكثر من ٩٩٪ من الصادرات، و٨٥٪ من ميزانية البلاد، و٤٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي.[٢] إن اعتماد العراق الكبير على النفط، والمترافق مع سوء الإدارة العامة والفساد، قد قاد البلاد مراراً إلى تقلبات في الاقتصاد الكلي، مما أدى إلى تفاقم نسب البطالة وقلة المرونة في التعامل مع الأزمات العالمية مثل جائحة كوفيد-١٩ وهبوط أسعار النفط.[٣] ولطالما دعت قطاعات الأعمال والمجتمع المدني في العراق إلى تنويع مصادر الدخل في البلاد. وتحظى المشاريع الصغيرة والشركات الناشئة بالدعم من قبل المشاريع الإنمائية والحكومة العراقية التي بدورها فضّلت الشركات الناشئة من خلال قراراتها.[٤] وعلى الرغم من أن العراق لديه سوق استهلاكية كبيرة بعدد سكان يبلغ ٤٠ مليوناً،[٥] فإن أداء القطاعات غير النفطية الرئيسية في العراق ما يزال متدنياً من حيث تلبية طلب السكان. وفرصة تلبية هذا الاحتياج تتجلى بأوضح صورها في سياق القطاع الصناعي العراقي.

وقبل الغزو الذي قادته الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٣، بلغت نسبة الدخل الصناعي للعراق نسبة ٢٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي.[٦] وذكر الجهاز المركزي للإحصاء العراقي، وهو الوكالة الحكومية المكلفة بحفظ المعلومات الإحصائية لإفادة السياسات والبحث العلمي، أن المردودات الصناعية قد هبطت إلى نسبة ٢,٠٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢١,[٧] ويعزو الخبراء انخفاض النواتج الصناعية إلى سوء إدارة الحكومة وغياب التنسيق بين القطاعين العام والخاص من أجل إنعاش القطاع الصناعي.[٨] وقد تسبب عدم الاستقرار السياسي وانعدام الأمن في إضعاف رغبة القطاع الخاص في القيام بما يلزم لتشغيل المصانع من استثمارات طويلة الأمد وواسعة النطاق.[٩]

ومع تشابك مصيرَي اقتصاد العراق وقطاعه الصناعي،[١٠] هناك حاجة ملحة لتعزيز نمو القطاع الصناعي. والصناعة لا تمتلك القدرة على استرداد روافد دخل البلاد وحسب، بل أيضاً دعم نمو القطاعات العراقية الأخرى كالزراعة والتكنولوجيا والبناء.

1 Iraq facts and figures," Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC) 2018. https://www.opec.org/opec_web/en/about_us/164.htm."

2 البنك الدولي، «العراق: عرض عام»، 1 تشرين الثاني 2021. https://www.albankaldawli.org/ar/country/iraq/overview#1

3 The impact of Coronavirus (COVID-19) and the global oil price shock on the fiscal position of oil-exporting developing countries," Organisation for Economic Co-operation" and Development (OECD), September 30, 2020, https://bit.ly/3wR9hQk.

4 Essam Munir, Reem Halim, and Mohammed Jamal, "Iraqi Startups' Ecosystem Monitor V2.0," KAPITA Business Hub, September 25, 2021, 14. https://kapita.iq/storage/app/media/Research/Ecosystem%202.pdf.

5 USAID, "Iraq Market Spotlight," June 2, 2021. usaid.gov/sites/default/files/documents/Iraq_MarketSpotlight_final_060221.pdf.

6 علي كريم إذهيب «أكثر من ثلث المصانع العراقية متوقفة عن العمل فهل تعيدها الخصخصة للحياة؟» الجزيرة، 23 تشرين الأول 2021.https://bit.ly/3vrWtRo

7 «تقرير التقديرات الأولية للناتج المحلي الإجمالي للنصف الاول من سنة 2021» الجهاز المركزي للإحصاء، تشرين الأول 2021 https://bit.ly/3aaIVRP.

8 إذهيب، «أكثر من ثلث المصانع العراقية.»

9 « اهداف ومحاور الورقة البيضاء للإصلاح الاقتصادي في العراق» خلية الطوارئ للإصلاح المالي، الحكومة العراقية، 22 تشرين الأول 2020. https://gds.gov.iq/ar/iraqs-white-paper-for-economic-reforms-vision-and-key-objectives/.

10 Justin Yifu Lin and Volker Treichel, "Making industrial policy work for growth, jobs and development," Transforming Economies: Making industrial policy work for growth, jobs and development, eds. José Manuel Salazar-Xirinachs, Irmgard Nübler, and Richard Kozul-Wright (Geneva: ILO Publications, 2014), 65-78. http://ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_242878.pdf.

معمل خلط الخرسانة القديم في أربيل، العراق. ١٣ آب ٢٠١٦ شترستوك

التقدم الصناعي في العصر الحديث في العراق، لمحة عامة

في الثمانينيات، دعمت الحكومة العراقية التصنيع بشكل كبير لخدمة أهدافها العسكرية خلال الحرب الإيرانية العراقية. وتم بناء العديد من مصانع البتروكيماويات والحديد والصلب خلال تلك الفترة، ولكن بدءاً من عام ١٩٩٠، انخفضت الإنتاجية بشكل حاد في ظل عقوبات الأمم المتحدة. إلى جانب الافتقار للمواد الخام، أدى حظر الاستيراد والتصدير إلى فشل واسع النطاق في القطاع الصناعي وإلى بطالة واسعة النطاق. وشهدت فترة ما بعد عام ١٩٩٧ تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء[١١] وانتعشت الصناعة قليلًا في القطاعين العام والخاص في ظل توفر الائتمانات وقطع الغيار محلياً.[١٢]

وشهد القطاع الصناعي تحسّناً أكبر بعد عام ٢٠٠٣، لكنه أيضاً واجه تحديات جديدة كانعدام الأمن السياسي وغياب التشريعات الحاكمة.[١٣] وتشير بيانات جهاز الإحصاء المركزي في السنوات الأخيرة إلى ارتفاع في عدد المؤسسات الصناعية في العراق (العمليات العامة والخاصة وذات الملكية المشتركة). وهناك تقارير بوجود عدد مجموعه ١٩٨ من المنشآت متوسطة الحجم، و٦٢٧ مؤسسة كبيرة في عام ٢٠١٨،[١٤] مع ارتفاع كبير وصل إلى ٦٧٠ مؤسسة متوسطة الحجم و٧١٩ مؤسسة كبيرة في عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٢ على التوالي، و٢٥,٧٤٧ مؤسسة صغيرة مبلغ عنها حتى تاريخه.[١٥] ويبدو هذا النمو واعداً، ولكن هناك حاجة للمزيد من المعلومات عن العائدات وخلق فرص العمل قبل التوصّل إلى استنتاجات قاطعة حول انتعاش القطاع الصناعي.

اليوم، تتصدر صناعة الأطعمة والمشروبات القطاعَ الصناعي من حيث عدد المنشآت والحصة في السوق، تليها صناعة معالجة المعادن، ومصنّعو الأثاث. أما في الجانب المقابل لهؤلاء، فهناك مصنّعو المركبات الآلية والتعدين والورق الذين يواجهون تحدياتٍ للحصول على حصة تذكر في السوق.[١٦] وقد أعلنت

11 Resolution 986: Authorization to Permit the Import of Petroleum…" United Nations Security Council Resolutions (UNSCR), April 14, 1995. http://unscr.com/en/resolutions/986

12 Gerald Henry Blake, et al., "Iraq: Economy," Encyclopedia Britannica, January 11, 2022. https://www.britannica.com/place/Iraq.

13 م.د. عبد الله نجم الشاوي، وعامر أحمد محمد «دور الدولة في دعم القطاع الصناعي في العراق، دراسة ميدانية»، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 89 (2011): 1- https://www.iasj.net/iasj/article/26646.

14 جهاز الإحصاء المركزي، «المنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة،» إحصاء المنشآت الصناعية الصغيرة للقطاع الخاص 2018. إحصاء المنشآت الصناعية المتوسطة لسنة 2018. إحصاء المنشآت الصناعية الكبيرة السنوي، بغداد 2018. http://cosit.gov.iq/ar/industrial/industrial-larg-mid.

15 جهاز الإحصاء المركزي، إحصاء المنشآت الصناعية الكبيرة السنوي، المنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة، 2019، http://cosit.gov.iq/ar/industrial/industrial-larg-mid

16 Kapita, «Report: Iraqi Industrial Sector Overview». 2020. https://kapita.iq/storage/app/media/Research/Industrial-Sector-in-Iraq-KAPITA.pdf.

الحكومة العراقية مؤخراً عن نيتها بناء خمس مناطق صناعية كبيرة لاجتذاب التكنولوجيا والاستثمارات الأجنبية كجزء من استراتيجيتها لتنويع اقتصاد العراق القائم على الاستدانة النفطية.[17] ويبقى أن نرى ما إذا كانت هذه الأجندة الطَموحة ستتحقق بالفعل.

سلطة الحكومة والصناعة

وتقع المسؤولية الحكومية في تطوير الصناعة على عاتق المديرية العامة للتنمية الصناعية، والتي تتولى بناء أساس للصناعة في العراق، ومراعاة جميع مجالات السلامة وتقديم ما يكفي من الخدمات، وتقديم الاستشارات لضمان استدامة المشاريع.[18]

وتفيد المديرية بأن الصناعة في حالة نمو، وأنها قد أصدرت ١,٨٦٥ رخصة تجارية جديدة، وأصدرت ٢٥٥ شهادة تأسيس كاملة (إشارة إلى «الجاهزية للقيام بالأعمال»)، و٨٤٦ تخصيصاً للأراضي في عام ٢٠٢١ وحده.[19] وفي حين تشير هذه الأرقام إلى وجود اتجاهات نحو المنحى الصحيح، لكن قلة البيانات المتوفرة حول نواتج هذه الشركات الجديدة (كتوليد الإيرادات وخلق فرص العمل، إلخ.) لا توضح ما إذا كان هذا النمو قد ساهم بعد على نحو مفيد في قوة القطاع الصناعي بشكل عام.

وقد صرّحت المديرية العامة للتنمية الصناعية بعدة تحديات تواجه القطاع الخاص الصناعي، من بينها: الوصول إلى التمويل؛ التنافس مع السلع المستوردة؛ فرض الضرائب والرسوم الجمركية (على الرغم من أن قانون الاستثمار الصناعي رقم ٢٠ يمنح إعفاءً منها من الناحية النظرية)؛[20] وغياب التنسيق بين المؤسسات الحكومية ذات العلاقة كالبلديات ووكالات حماية المستهلك. وتدعو المديرية إلى إصلاحات مثل المزيد من الإعفاءات الضريبية والجمركية، وتخصيص الأراضي للمناطق الصناعية في كل محافظة. وقد حدد عزيز ناظم، المدير العام للمديرية العامة للتنمية الصناعية، التحديات التي تواجه نمو القطاع الصناعي:

لقد واجه العراق تغيراً كبيراً في الأنظمة [الاقتصادية] في عام ٢٠٠٣، ما خلق اضطرابات عديدة في جميع القطاعات. والقطاع الصناعي لم ينجُ من هذه التغيرات. فقبل عام ٢٠٠٣، كان عدد السكان في العراق لا يتجاوز ٥٠٪ من الحجم الحالي للسكان مع دخل أقل للفرد، فكان من السهل أكثر تلبية الاحتياجات [الاقتصادية للسكان] من خلال المصنعين المحليين. وقد لا يلاحظ الشعب ذلك أثناء شراء السلع، لكن الكثير من التراخيص والعلامات التجارية التي كانت مستوردة أصبحت الآن ممنوحة للمصانع العراقية والإنتاج العراقي.[21]

مجدداً، من الصعب تقييم التصريحات الحكومية بشأن نمو القطاع الصناعي دون تقييم المخرجات، ولكن التصور بين المستهلكين وأصحاب الشركات والرياديين هو أن القطاع ينمو ببطء شديد مقارنة بالطلب. وإن تفسيرات الحكومة للنمو البطيء (مثل غياب الاستقرار في حقبة ما بعد ٢٠٠٣،[22] وجائحة كوفيد-١٩،[23] إلخ) تتغاضى عن حقيقة أن العراق الآن يتمتع بوصول أفضل إلى التطورات التكنولوجية والأسواق الصناعية الرئيسية في الولايات المتحدة وآسيا وأوروبا، وكل ذلك من شأنه أن يحسن فرص الانتعاش بشكل عام من خلال الدروس المستفادة وآلات التصنيع المحسّنة.

وفي حين تسعى المديرية إلى النمو الاقتصادي من خلال تدابير تحفيزية مثل تخفيض الضرائب، وتسهيل الاستيراد والتصدير، والقروض المالية، فإن آثار هذه السياسات ما تزال ضئيلة حتى الآن من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي في العراق. ويمكن للحكومة أن تضاعف جهودها في الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التدريب المهني، وعبر تجهيز الناس بالأدوات اللازمة في القطاع الخاص للتعامل مع التدابير التحفيزية. وعلاوة على ذلك، يمكن للحكومة الترويج للتدابير التحفيزية والتسهيلات الحكومية بشكل أوسع من خلال وسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي. وهناك حاجة إلى المزيد من الدراسات لجمع البيانات حول نمو القطاع الصناعي ونواتجه، وتقديم التوصيات. وأخيراً، يمكن تعزيز الصناعة في القطاع الخاص من خلال اكتشاف الفرص في فجوات القطاع الصناعي وبناء منظمات صناعية للمطالبة بإصلاحات حكومية ملموسة على نحو أكثر فعالية.

17 Nadim Kawach, "Projects: Iraq builds 5 industrial zones," ZAWYA, June 6, 2021. https://www.zawya.com/en/projects/projects-iraq-builds-5-industrial-zones-hzdnly3d.

18 وزارة الصناعة والمعادن، المديرية العامة للتنمية الصناعية، 2018. https://gdid.gov.iq/index.php?name=Pages&op=page&pid=74

19 جمهورية العراق، المديرية العامة للتنمية الصناعية، قسم الإعلام والعلاقات العامة، بغداد 2022.

20 «قانون رقم 20 لعام 1998 – الاستثمار الصناعي للقطاعين الخاص والمختلط»، قاعدة التشريعات العراقية، 2015. https://bit.ly/3GfN5Ut.

21 عزيز ناظم، مقابلة أجرتها المؤلفة، بغداد، 17 نيسان 2022.

22 "Iraq Timeline: Since the 2003 War," United States Institute of Peace, May 29, 2020. https://www.usip.org/iraq-timeline-2003-war#textonly.

23 «تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد العراقي» برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 6 تشرين الأول 2020. https://www.iq.undp.org/content/iraq/ar/home/library/Stabilization/impact-of-covid-19-on-the-iraqi-economy.html.

موظف يعمل في مصنع صغير في النجف على عباءة رجالية وهي لباس عربي تقليدي يدوي الصنع. العراق. ٦ أغسطس ٢٠٢١. رويترز

وجهات نظر: الشباب العراقي يتحدث عن الصناعة

لقد كان موضوع الصناعة والتصنيع محل نقاش في مجموعة مركزة أُجريت مع طَلَبة جامعيين عراقيين متخصصين في الأعمال من محافظات مختلفة. وبرزت المواضيع التالية:

- اخترقت السلع المستوردة السوق، مما أدى إلى تغيير توقعات المستهلك:
  «قبل عام ٢٠٠٣، كانت مدارسنا توزع منتجات عراقية للألبان والوجبات الخفيفة. أما الآن، بسبب العولمة، هناك خيارات من مختلف البلدان، وهذا قد غيّر سلوكنا الاستهلاكي.»

- أشار الطلاب إلى أن جودة التصنيع العراقية قد لا ترضي ذوقهم الشخصي
  «لا أعتقد أنني سأشتري منتجاً من الشركة العامة للمنتجات الجلدية العراقية مقارنة بما يوجد لدينا أصلاً من اختيارات في السوق.»

- يمثل نقص الطاقة الكهربائية المؤمَّنة تحدياً أساسياً للطلاب الذين يفكرون في الاستثمار في القطاع الصناعي:
  «إن المشكلة الرئيسية التي تمنعنا من بدء مصانعنا الخاصة هي عدم وجود كهرباء مستقرة. فشراء المولدات الصناعية سيكلف الكثير، وسيزيد من سعر منتجاتنا».

- عبر الطلاب عن ثقتهم بالمنتجات الزراعية العراقية:
  «مع الزراعة [المحلية]، لا نواجه نفس المشكلة المتعلقة بالثقة والجودة. نحن نعتقد أن بضائعنا أفضل. ويجب أن يدعم القطاع الصناعي الزراعة عبر تحسين العلامات التجارية والتغليف والري.»

ثالثاً

الغذاء وأسعار الطاقة، حرب أوكرانيا، والعراق

احمد الطبقچلي

على مدى الأشهر الثمانية عشر الأخيرة، كانت هناك زيادة حادة في أسعار النفط والمواد الغذائية نتيجة لانتعاش الاقتصاد العالمي بعد خروجه من الانهيار الكبير الناجم عن جائحة كوفيد-١٩. وتسارعت هذه الزيادة في أعقاب غزو أوكرانيا، ونشأت عن ذلك آثار كبيرة على النمو الاقتصادي العالمي والطلب على النفط. وقد خفض صندوق النقد الدولي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الذي نشره مؤخراً توقعاته للنمو الاقتصادي العالمي لعام ٢٠٢٢ إلى زيادة قدرها ٣,٦٪ (بعد زيادة قدّرت بـ ٦,١ ٪ في عام ٢٠٢١)؛ وزيادة قدرها ٣,٦٪ في عام ٢٠٢٣.[١] وتلك كانت المرة الثالثة على التوالي التي يعدّل فيها صندوق النقد الدولي توقّعاته إلى الأدنى خلال الأشهر الستة الأخيرة نتيجة للتأثيرات المثبطة للنمو في ارتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية. وإن تعديل التوقعات نحو الأدنى للنمو الاقتصادي العالمي يؤدي عادة إلى تدني التوقعات في الطلب العالمي على النفط، وبالتالي إلى هبوط أسعار النفط، الأمر الذي سيكون له بدوره آثار كبيرة على الاقتصاد العراقي نظراً لاعتماده الكبير على أسعار النفط.

تأثير حرب أوكرانيا على أسعار الطاقة

إن تغيّر النظام العالمي في أعقاب غزو أوكرانيا، ونطاق العقوبات المفروضة على روسيا والتي يحتمل أن تكون طويلة الأمد، سيغيران الديناميات التي تحكم العلاقة بين النمو الاقتصادي العالمي و الطلب العالمي على النفط. إن اضطرار الحكومات الغربية لتقليل اعتمادها على النفط الروسي وضمان أمن الطاقة لديها سيكون من شأنه تخفيف الآثار السلبية على الطلب العالمي للنفط التي نجمت عن ضعف النمو الاقتصادي العالمي على المدين القصير والمتوسط. ويمكن رؤية ذلك من

منصة حفر آبار في البصرة جنوب العراق. ٢٠١٩. شترستوك

1 "War Sets Back the Global Recovery," World Economic Outlook, International Monetary Fund (IMF), April, 2022. https://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2022/04/19/world-economic-outlook-april-2022.

توقعات أسعار النفط المستقبلية التي ما تزال مرتفعة على الرغم من أنها انخفضت عن المستويات التي وصلت إليها مباشرة بعد أول فرض للعقوبات على روسيا (الشكل 1).

وسوف تؤثر التوقعات المرتفعة لأسعار النفط في عامي ٢٠٢٢-٢٠٢٣ بشكل كبير على التوقعات الاقتصادية للعراق على المدى القريب، والموازنات الحكومية المستقبلية، والمأزق الحالي المتعلق بتشكيل الحكومة. فإذا كان سعر نفط برنت[٢] ١٠٠ دولار أمريكي للبرميل في ٢٠٢٢ و ٩٠ دولار أمريكي للبرميل في ٢٠٢٣، فهذا سيعني أن عائدات صادرات النفط العراقي ستبلغ تقديرياً ١٧٠ ترليون دينار عراقي (١١٧ مليار دولار أمريكي) في ٢٠٢٢ و ١٦٠ ترليون دينار عراقي (١١٠ مليار دولار أمريكي) في ٢٠٢٣[٣] - وهو ارتفاع كبير إذا ما قارنّاه بـ ١١٠ ترليون دينار عراقي (٧٦ مليار دولار أمريكي) في ٢٠٢١، و ٥١ ترليون دينار عراقي (٤٢ مليار دولار أمريكي) في ٢٠٢٠,[٤] وقد بلغت نفقات عام ٢٠٢١ ١٠٣ ترليون دينار عراقي (٧١ مليار دولار أمريكي)، [٥] وسوف تسمح الزيادة المتوقعة للعائدات للحكومات الجديدة بالسعي نحو موازنات توسعية باستمرار.[٦]

عقود برنت المستقبلية

(دولار أمريكي للبرميل)

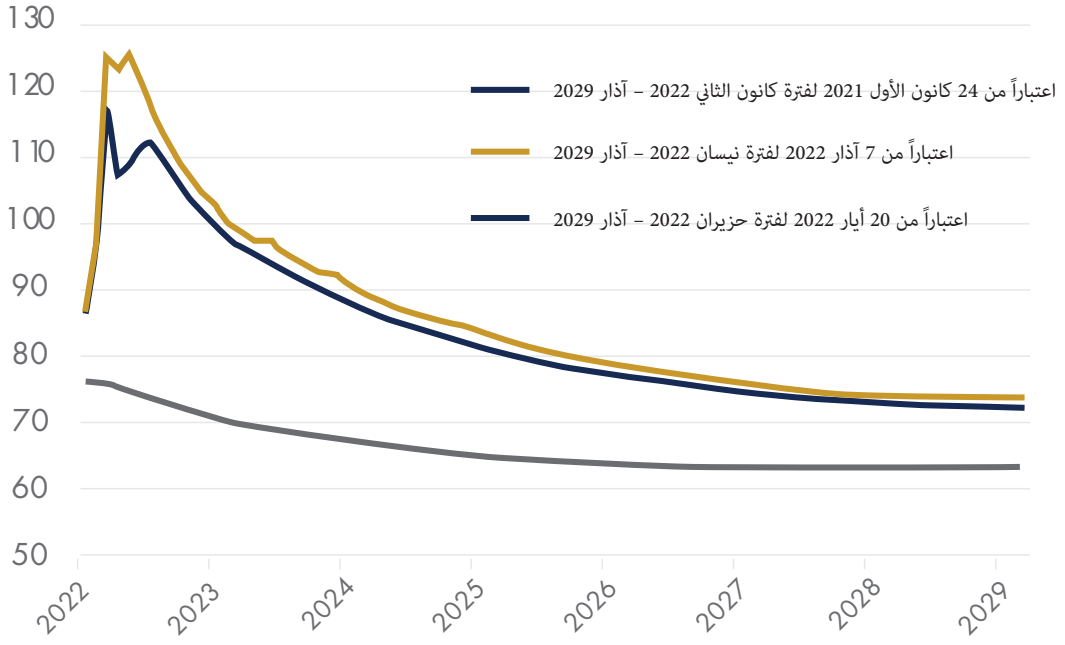

الشكل ١: عقود برنت المستقبلية دولار أمريكي/برميل. المصدر: investing.com، البيانات حتى تاريخ ٢٠ أيار ٢٠٢٢.

2 جميع الأرقام مقرّبة.

3 هذه الأرقام تخص صادرات النفط الفدرالية فقط (أي أنها لا تتضمن صادرات إقليم كردستان العراق)، وتعكس مبيعات صادرات النفط كما قامت بها شركة تسويق النفط الحكومية، لا العائدات الفعلية لصادرات النفط كما استلمتها وزارة المالية. وسبب ذلك وجود فترة تأخير – تصل إلى ثلاثة أشهر – بين مبيعات صادرات النفط واستلام المدفوعات مقابل تلك المبيعات. علاوة على ذلك، تتضمن عائدات النفط تحويلات الأرباح من الشركات العامة المرتبطة بالنفط والضرائب المفروضة على شركات النفط.

4 باستخدام سعر الصرف الرسمي للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي وهو 1 دولار أمريكي = 1.182 دينار عراقي في كانون الثاني – تشرين الثاني 2020، 1 دولار أمريكي = 1.450 دينار عراقي في كانون الأول 2020، 2021-2023.

5 هذه الأرقام وفقاً لمعايير المحاسبة النقدية التي تستخدمها وزارة المالية. وبالتالي، فإن النفقات الفعلية، باستخدام معايير المحاسبة المستحقة، من المتوقع أن تكون أكثر من 110 ترليون دينار عراقي. للاطلاع على الفرق بين المعيارين كما ينطبقان على العراق، انظر:

Ahmed Tabaqchali, "Gone with the Muhasasa: Iraq's static budget process, and the loss of financial control," The Atlantic Council, January 6, 2021. https://www.atlanticcouncil.org/in-depth-research-reports/report/gone-with-the-muhasasa-iraqs-static-budget-process-and-the-loss-of-financial-control/.

6 أحمد الطبقچلي، «الموجز الاقتصادي: ما تقوله لنا الجائحة عن النمو والتقلبات في المستقبل» نشرة العراق الاقتصادية: تجارة التعليم، معهد الدراسات الإقليمية والدولية (آيرس)، شباط 2022. https://www.auis.edu.krd/iris/sites/default/files/iris_iraqeconomicreview_vol2issue1_arabic.pdf.

الآثار المترتبة على السياسات الاقتصادية قصيرة الأمد

من الممكن أن يسمح الفائض المتوقع للأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٢٢[٧] لحكومة تصريف الأعمال الحالية بتقليل تأثير الارتفاع الحاد لأسعار المواد الغذائية للفئات السكانية الضعيفة حيث يخصص مبلغ ٢٥ ترليون دينار عراقي (١٧ مليار دولار أمريكي) لمشروع قانون «الدعم الطارئ للأمن الغذائي»[٨] قيد المراجعة لدى اللجنة المالية في مجلس النواب.[٩] وسيكون مشروع القانون بمثابة موازنة تكميلية لموازنة عام ٢٠٢١ التي ما تزال سارية؛ ويكون المزيج الناتج بديلاً عن ميزانية عام ٢٠٢٢,[١٠] ومن المتوقع أن يطيل هذا الترتيب المأزق الحالي بشأن تشكيل الحكومة، حيث أنه سيسمح للحكومة بحماية المستهلكين من ارتفاع أسعار المواد الغذائية، والاستمرار في العمل حتى نهاية العام. والأهم من ذلك أن هذا الترتيب من شأنه الحفاظ على الوضع الراهن للمحاصصة الطائفية[١١] حيث ستحافظ جميع الأحزاب العِرقية والطائفية على حصتها في موارد الدولة التي تحققت في انتخابات عام ٢٠١٨، وفي حكوماتها الشاملة لعامي ٢٠١٨ و٢٠٢٠.

ويلقى مشروع القانون المقترح دعماً في مجلس النواب حيث يوجد اعتراف بالحاجة للاستجابة للضجة واسعة النطاق حول تصاعد أسعار المواد الغذائية على مدى الأشهر الثمانية عشر الماضية، وانخفاض قيمة الدينار العراقي بنسبة ٢٣٪ مقابل الدولار الأمريكي في كانون الأول ٢٠٢٠ الذي أعقب الكشف عن «الورقة البيضاء» الحكومية في تشرين الأول ٢٠٢٠. [١٢] وقد ألقى الرأي العام- مدفوعاً بالخطاب الشعبوي - اللوم على خفض قيمة الدينار العراقي فيما يتعلق بزيادة الأسعار.[١٣] واستضاف مجلس النواب وزير المالية أواخر شهر شباط ٢٠٢٢ لمعالجة هذه المخاوف،[١٤] وتُوّج الاجتماع بمطالبة مجلس النواب باتخاذ تدابير إغاثية للفئات السكانية الضعيفة، والذي أدى في نهاية المطاف إلى مشروع قانون «الدعم الطارئ للأمن الغذائي الذي يتم النظر فيه حالياً.

مقارنة أسعار المواد الغذائية في العراق بالمعدلات العالمية

إن من شأن إقرار مشروع القانون أن يهدئ من حدة الضجة الناجمة عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية، ولكن، بما أن هذه الزيادات في الأسعار ظاهرة عالمية، فإن العراق كان سيشهدها بغض النظر عن قيمة الدينار العراقي - فخفض قيمته لم يكن ليؤدي إلا لزيادة قدرها ٢٣٪ لمرة واحدة في أسعار البضائع المتداولة بالدولار الأمريكي. وهذه الديناميات تظهر في التغيرات التي طرأت على مؤشر أسعار المواد الغذائية لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) [١٥] مقابل التغيرات في سلال برنامج الأغذية العالمي المخصصة للعراق، والمعروفة بـ «سلال النجاة بالحد الأدنى من النفقات (SMEB)» و«سلال التحويلات النقدية (CBT)» (الشكل 2).[١٦]

---

7 يمكن لوزارة المالية تقدير عائدات النفط بدقة للأشهر الستة الأولى من السنة، إذ أن مبيعات النفط للفترة الممتدة ما بين تشرين الأول وكانون الأول يتم استلامها في فترة كانون الثاني إلى آذار، ومبيعات الصادرات لفترة كانون الثاني – آذار يتم استلامها في نيسان – حزيران (انظر الحاشية رقم 4). وبما أن وزارة الداخلية مقيدة بنفس مستويات الإنفاق لعام 2021، يمكن تقييم الفائض بدقة باستخدام قاعدة "1 على 12" (انظر الحاشية رقم 10).

8 أثناء تحضير هذه النشرة للطباعة، أقرّ مجلس النواب قانون «الدعم الطارئ للأمن الغذائي» على الأسس المذكورة هنا:

"البرلمان يقرّ قانون الأمن الغذائي.. وخشّان يلوّح بالطعن أمام الاتحادية"، جريدة المدى، 8 حزيران 2022 https://almadapaper.net/view.php?cat=266401

9 اقترحت الحكومة العراقية في البداية استخدام ما يصل إلى 25 ترليون دينار عراقي (17 مليار دولار أمريكي) من فائض عائدات صادرات النفط، واقتراض ما يصل إلى 10 ترليون دينار عراقي (7 مليار دولار أمريكي) ليصبح المجموع 35 ترليون دينار عراقي (24 مليار دولار أمريكي). إلا أنه من المتوقع أن يحد مجلس النواب المبلغ بـ 25 ترليون دينار عراقي الآتية من فائض عائدات النفط. وبالتالي، حكمت المحكمة الاتحادية العليا بأن حكومة تصريف الأعمال لا تمتلك الحق باقتراح القوانين على مجلس النواب، بما في ذلك القانون المقترح للأمن الغذائي. ومع ذلك، هناك حل بديل بأن يقترح مجلس النواب التشريع على الحكومة العراقية ويطلب موافقتها على القانون. فراس عدنان: « البرلمان يطمئن على الوفرة المالية قبل تمرير قانون الأمن الغذائي" جريدة المدى، 18 نيسان 2022، https://almadapaper.net/view.php?cat=263159؛ حسين حاتم: «البرلمان يعتزم إقرار الأمن الغذائي بصيغة مختلفة" جريدة المدى، 17 أيار 2022. https://almadapaper.net/view.php?cat=264911؛ فراس عدنان، « البرلمان يخاطب الحكومة بشأن الموافقة على قانون الأمن الغذائي" جريدة المدى 26 أيار 2022. https://almadapaper.net/view.php?cat=265519.

10 أصبحت الحكومة الحالية حكومة تصريف أعمال في ليلة انتخابات تشرين الأول 2021، وبالتالي فإنها تفتقر إلى السلطة القانونية لتقديم الموازنة إلى مجلس النواب. وفي ظل هذه الظروف، تنطبق قاعدة «1 على 12»: في كل شهر، يمكن للحكومة أن تنفق جزءاً من إثني عشر من المخصصات الفعلية التي أجريت عام 2021.

11 Toby Dodge, "Tracing the Rise of Sectarianism in Iraq after 2003," LSE Middle East Centre, September 18, 2018. https://blogs.lse.ac.uk/mec/2018/09/13/tracing-the-rise-of-sectarianism-in-iraq-after-2003/.

12 "اهداف ومحاور الورقة البيضاء للإصلاح الاقتصادي في العراق"، خلية الطوارئ للإصلاح المالي، الحكومة العراقية، 22 تشرين الأول 2020. https://gds.gov.iq/ar/iraqs-white-paper-for-economic-reforms-vision-and-key-objectives/..

13 لهيب هيجل، «لماذا يعجز العراق عن تحمّل رفع قيمة الدينار؟» أمواج ميديا، 11 آذار 2022. https://amwaj.media/ar/article/devaluation-dinar-iraq-political-elites

14 "عرض وزير المالية لمجلس النواب في 28 شباط 2022"، وزارة المالية، 3 آذار 2022. http://www.mof.gov.iq/pages/MOFBannerHeadlineDetail.aspx?BannerNewsID=1074

15 مؤشر أسعار المواد الغذائية (FFPI) التابع لمنظمة الفاو هو مقياس للتغيرات الشهرية في الأسعار العالمية لسلة السلع الغذائية. وهو يتألف من متوسط خمسة مؤشرات لمجموعات السلع الأساسية، مرجحة بمعدل حصص التصدير لكل من المجموعات خلال فترة 2014-2016.

"World Food Situation: FAO Food Price Index," Food and Agriculture Organization of the United Nations. https://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/en/.

16 تتضمن سلال النجاة بالحد الأدنى من النفقات (SMEB) سبعة سلع غذائية (العدس، الزيت النباتي، الرز، السكر، البرغل، الملح، ودقيق القمح)، وثمانية مواد غير غذائية (منظف الغسيل،

سلال برنامج الأغذية العالمي في العراق مقارنة بمؤشر منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) لأسعار المواد الغذائية

أعيدت صياغتها إلى 100 في تشرين الثاني 2020

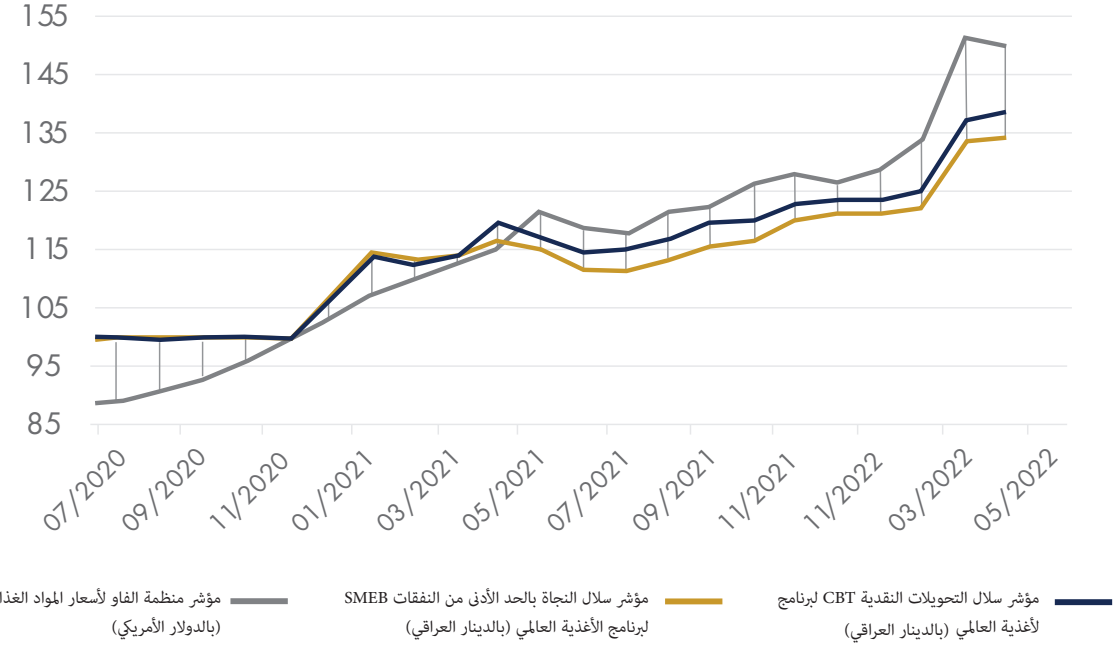

الشكل ٢سلال برنامج الأغذية العالمي في العراق مقابل مؤشر منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) لأسعار المواد الغذائية. المصدر: برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الفاو. البيانات حتى تاريخ نيسان ٢٠٢٢.

يستخدم الشكل 2والشكل 3شهر تشرين الثاني ٢٠٢٠ كأساس للمقارنة[١٧] لحساب انخفاض قيمة الدينار العراقي في كانون الأول ٢٠٢٠، ويُظهران أن سلال برنامج الأغذية العالمي في العراق (CBT وSMEB) قد ازدادت مباشرة بعد انخفاض قيمة الدينار العراقي في كانون الأول ٢٠٢٠ إلى ذروة زيادة بلغت ١٧-١٩٪ بحلول شهر نيسان ٢٠٢١. ثم تراجعت إلى زيادة قدرها ١١-١٥٪ بحلول شهر تموز ٢٠٢١، ما يعكس الآثار المحتملة لانخفاض قيمة العملة على أسعار المواد الغذائية من حيث الدينار العراقي. أما أسعار المواد الغذائية العالمية، وهي آخذة في الارتفاع منذ صيف عام ٢٠٢٠، فقد ارتفعت أكثر بكثير من سلال برنامج الأغذية العالمي خلال الفترة نفسها. وهذا النمط قد تكرر في أعقاب غزو أوكرانيا (انظر الشكل 3).

ارتفاع أسعار المواد الغذائية العراقية مقابل العالمية

تغير النسبة المئوية	مؤشر سلال التحويلات النقدية (CBT) لبرنامج الأغذية العالمي (بالدينار العراقي)	مؤشر سلال النجاة بالحد الأدنى من النفقات (SMEB) لبرنامج الأغذية العالمي (بالدينار العراقي)	مؤشر منظمة الفاو لأسعار المواد الغذائية (بالدولار الأمريكي)
خفض قيمة العملة + أوكرانيا تشرين الثاني ٢٠٢٠ - نيسان ٢٠٢٢	٣٩٪	٣٤٪	٥٠٪
أوكرانيا شباط ٢٠٢٢ - نيسان ٢٠٢٢	١٢٪	١٠٪	١١٪

الشكل ٣ المصدر: برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الفاو. البيانات حتى تاريخ نيسان ٢٠٢٢.

الفوط الصحية، الشامبو، الصابون، فرشاة الأسنان، معجون الأسنان، وأكياس القمامة)؛ أما سلال التحويلات النقدية (CBT) فهي أكثر تنوعاً (دقيق القمح، الرز، الزيت النباتي، العدس، الملح، السكر، المعكرونة، الدجاج، الخضار، والحليب) «تقرير رصد السوق العراقية». برنامج الأغذية العالمي، رقم 31. آذار 2022. https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-0000137684/download/

17 يتم هذا بإعادة ضبط جميع الأرقام لشهر تشرين الثاني 2020 إلى 100 بحيث يعاد ضبط جميع الأسعار قبل وبعد تشرين الثاني 2020 بناء على ذلك.

والأهم من ذلك أن السلال الغذائية لبرنامج الأغذية العالمي مخصصة لأسعار الأغذية بالتجزئة في العراق بالدينار العراقي، والتي تشمل النقل (الدولي وداخل العراق) والتوزيع، والتخزين، وغيرها من تكاليف البيع بالتجزئة. وعلاوة على ذلك، فهي تشمل تأثير خفض قيمة الدينار العراقي بنسبة ٢٣٪ (وهو تأثير لمرة واحدة) مقابل الدولار الأمريكي. ومؤشر منظمة الفاو لأسعار المواد الغذائية يعكس أسعار المواد الغذائية المتداولة دولياً بالدولار الأمريكي ولا يشمل أياً من التكاليف المضمنة في السلال الغذائية لبرنامج الأغذية العالمي، ما يضع المقارنة في منظورها الصحيح.

الخلاصة

هناك مبرر اجتماعي كبير للتدابير المخففة لآثار الارتفاع الكبير في أسعار المواد الغذائية على الأفراد الضعفاء من السكان. ومع ذلك فإن نعمة ارتفاع عائدات النفط المتوقعة على مدى السنوات القليلة المقبلة توفر للعراق المقومات اللازمة لمعالجة اختلالاته ومواطن ضعفه الهيكلية على النحو الذي اقترحته «الورقة البيضاء» وللبدء في عملية إعادة بناء البنى التحتية في البلاد، والتي تدمرت على مرّ أربعة عقود من الصراع. ولكن هناك خطراً ونتيجة محتملة، وهي أن الحوافز غير المتوازنة لنظام المحاصصة الطائفية[١٨] ستؤدي إلى استمرار نفس السياسات السابقة التي أدت إلى الاختلالات الهيكلية التي جعلت اقتصاد البلاد عرضة للصدمات بشكل كبير.

18 Alexander Hamilton, "The political economy of economic policy in Iraq," Middle East Centre paper series (32), LSE Middle East Centre, London, UK, March, 2020. http:// eprints.lse.ac.uk/104086/4/Hamilton_political_economy_of_economic_policy_iraq_published.pdf

مصنع الطوب في النهروان قرب بغداد، العراق، ٨ آذار ٢٠٢٢. رويترز

IRIS

American University of Iraq, Sulaimani
Institute of Regional & International Studies

تواصلوا معنا

iris@auis.edu.krd
+964 773 152 6206

تقرير معهد الدراسات الإقليمية والدولية (آيرس) لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا المنشور أو تخزينه في نظام استرجاع، أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة، إلكترونية أو ميكانيكية أو بالنسخ الضوئي أو التسجيل أو بأي طريقة أخرى دون إذن خطي مسبق من الناشر.

© 2022 Institute for Regional and International Studies (IRIS)

www.auis.edu.krd/iris